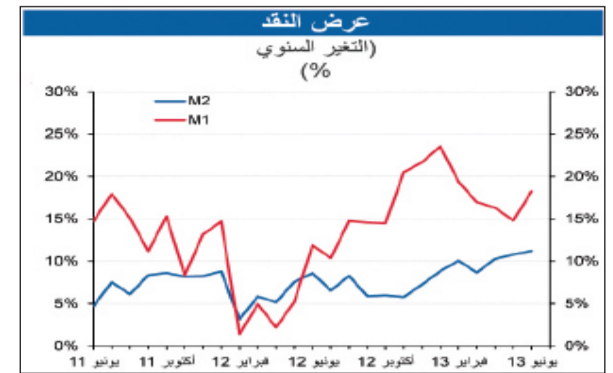
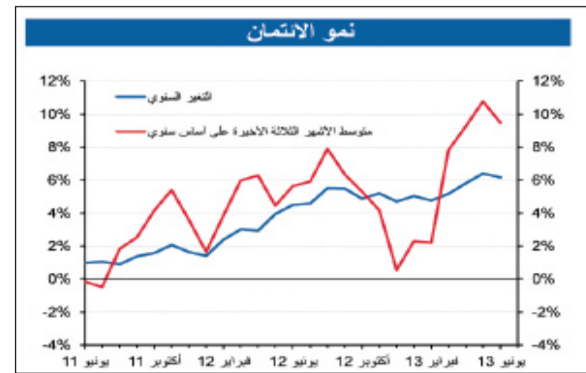
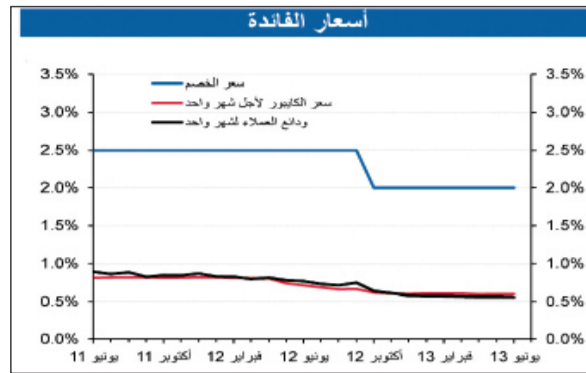
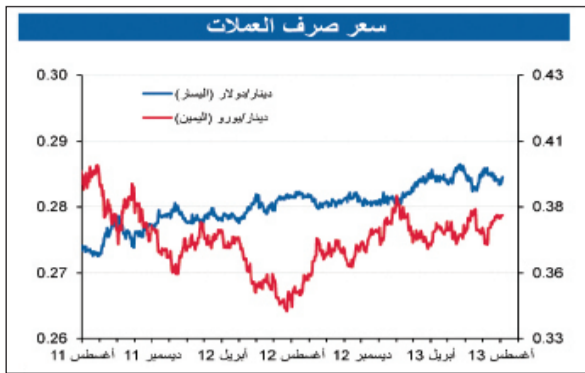


الذهب ينخفض دون 1400 دولار

لندن - رويترز: انخفض سعر الذهب بنسبة 1٪ دون مستوى 1400 دولار للأوقية أمس مع تراجع احتمالات توجيه ضربة عسكرية وشيكة إلى سورية وبعد بيانات أميركية قوية جددت المخاوف من احتمال البدء في سحب التحفيز النقدي الأميركي قريبا. وأقر مسؤولون أمريكيون أمس الأول أنهم ليس لديهم دليل قاطع على أن الرئيس بشار الأسد شخصيا هو من أمر باستخدام السلاح الكيماوي في هجوم الأسبوع الماضي على مدنيين في حين رفض البرلمان البريطاني مشاركة بلاده في أي عمل عسكري تقوده الولايات المتحدة على سورية. وانخفض سعر الذهب في السوق الفورية بنسبة نحو 1٪ وسجل أدنى مستوى خلال الجلسة 1392,14 دولارا للأوقية وانخفض الذهب 9,9 إلى 1394,04 دولار للأوقية.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business



ارتفاع إجمالي الائتمان بقيمة كبيرة بلغت 189 مليون دينار في شهر يونيو ليصل إلى 28 مليار دينار

«الوطني»: استقرار نمو الائتمان في يونيو الماضي

مدعوماً بزيادة الاقتراض الاستهلاكي والمقسط

الأول من عام 2013 مع نمو سنوي بواقع 11٪. ويعزى هذا الارتفاع إلى الودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية، اللتين سجلتا نمواً بواقع 49٪ و19٪ عن عام مضى. وقد آثرت أسعار الفائدة المنخفضة على نمو الودائع لأجل، حيث سجلت نمواً أقل بلغ 3,8٪. وشهد عرض النقد (ن2) أول انخفاض له منذ حوالي السنة في يونيو بلغت قيمته 122 مليون دينار (-0,4٪). ورغم ذلك فقد استمر نمو عرض النقد السنوي في التسارع ليصل إلى 11,2٪. كما ارتفعت الكتلة النقدية (ن1) بقيمة 157 مليون دينار، وذلك على خلفية زيادة الودائع تحت الطلب، ولا تزال أسعار الودائع لأجل بالدينار ثابتة عند مستواها الحالي المنخفض. وقد ظلت الأسعار المتوسطة للودائع لأجل لشهر واحد بلا تغيير عند 0,56٪. أما أسعار الودائع لأجل ثلاثة أشهر وستة أشهر واثني عشر شهراً فقد انخفضت بواقع نقطة أساس واحدة ونقطتي أساس ليبلغ متوسطها 0,74٪ و0,94٪ و1,12٪ على التوالي.

بواقع 19,1٪ عن عام مضى. وقال التقرير إن زيادة يونيو في نشاط قطاع الأعمال غير المالية سجلت أصغر رقم لها بقيمة 35 مليون دينار، وأتى ذلك بعد تحقيق زيادة كبيرة في الشهر السابق. وبالرغم من أن نمو ائتمان قطاع الأعمال قد تراجع ليصل إلى 5,3٪، إلا أنه استطاع أن يظهر تحسناً خلال السنة الماضية. وقد شكلت شريحة القطاع التجاري والقطاعات الأخرى معظم هذه الزيادة. في الوقت نفسه، شهد كل من العقار والنظف الخام والغاز والبناء هبوطاً كبيراً بعد تحقيق زيادة ملحوظة في الشهر السابق. كما هبطت إداعات القطاع الخاص بقيمة 97 مليون دينار في يونيو نتيجة سحبيات موسمية. وقد لوحظ هذا الهبوط في الودائع لأجل بقيمة 311 مليون دينار، وودائع الإصدار بقيمة 98 مليون دينار. في المقابل، ارتفعت الودائع لأجل والودائع الخاصة و7 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

التغير عن الأشهر الثلاثة السابقة		التغير عن الأشهر الـ12 السابقة	
مليون دينار	%	مليون دينار	%
50,260	1.2	1,505	3.1
1,412	-2.0	-167	-10.6
27,987	0.7	648	2.4
10,106	1.9	71	0.7
31,945	-0.4	879	2.8
30,512	-0.3	838	2.8
7,016	2.7	501	7.7
4,635	-2.1	73	1.6
15,839	-1.9	263	1.7
3,022	4.5	0	0.0
		991	48.8

ويؤشر التقرير إلى أن الاقتراض لشراء الأوراق المالية شهد زيادة كبيرة غير اعتيادية في يونيو، وقد أتى ذلك مقابل انخفاض كبير في الشهر الماضي. وبشكلت هذه الشريحة جزءاً كبيراً من أرباح الائتمان لشهر يونيو، التي ارتفعت بقيمة 47 مليون دينار. أما نمو الائتمان السنوي، فقد ظل ثابتاً عند 0,3٪. وفي الوقت ذاته، استمر الائتمان الممنوح للمؤسسات في تضييق المدبونية بقيمة 17 مليون دينار وتراجع الائتمان

وخلت الإيرادات الشهرية ثابتة بمتوسط يبلغ 100 مليون دينار خلال الأثني عشر شهراً الماضية. وقد تسارع نمو الائتمان السنوي ليسجل رقماً قياسياً بواقع 18,6٪، موصلاً حصة القطاع من إجمالي الائتمان إلى 28٪.

5,9٪ في العام الماضي. وبين التقرير أن نمو القروض إلى قطاع المستهلكين حافظ على قوته (التسهيلات الشخصية باستثناء التسهيلات لشراء الأوراق المالية)، مسجلاً زيادة بقيمة 123 مليون دينار في يونيو.

البيانات النقدية - يونيو 2013

المستوى	التغير عن الشهر الأسبق	التغير عن الأشهر الثلاثة السابقة	التغير عن الأشهر الـ12 السابقة
مليون دينار	%	مليون دينار	%
50,260	1.2	1,505	3.1
1,412	-2.0	-167	-10.6
27,987	0.7	648	2.4
10,106	1.9	71	0.7
31,945	-0.4	879	2.8
30,512	-0.3	838	2.8
7,016	2.7	501	7.7
4,635	-2.1	73	1.6
15,839	-1.9	263	1.7
3,022	4.5	0	0.0

موجودات البنوك المحلية
الطلب على الحكومة
التسهيلات الائتمانية للمقيمين
الموجودات الأجنبية
عرض النقد (ن2)
ودائع القطاع الخاص
ودائع تحت الطلب
ودائع الإصدار
ودائع لأجل ونهائيات الأرباح
ودائع بالعملة الأجنبية

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الزيادة في الائتمان المصرفي استمرت في يونيو الماضي، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي للنمو الكبير في عمليات القروض إلى قطاع المستهلكين، وفي الوقت نفسه، شهدت قطاعات الأعمال غير المالية أقل زيادة لها منذ خمسة شهور. وشهدت ودائع الإصدار والودائع لأجل عمليات سحب كبيرة، ما أدى إلى تقليص عرض النقد (ن2). ومازلنا نتوقع تسجيل الائتمان نمواً بواقع 7,7٪ أو أكثر في العام 2013 وهو أعلى ما وصل إليه منذ العام 2009. وذكر التقرير أن إجمالي الائتمان ارتفع بقيمة كبيرة بلغت 189 مليون دينار في شهر يونيو ليصل إلى 28 مليار دينار، بينما هبط نمو الائتمان عن الشهر الماضي بشكل طفيف ليصل إلى 6,2٪. وقد سجل إجمالي الائتمان حتى الآن ارتفاعاً بواقع 1,17 مليار دينار مقابل زيادة بقيمة 749 مليون دينار فقط خلال النصف الأول من عام 2012. أما نمو الائتمان السنوي في النصف الأول من عام 2013، فقد وصل إلى 8,9٪ بعد أن كان

«الأحمدي» في الصدارة بعدد 45 عقاراً

تداول 87 عقاراً خاصاً بـ 31 مليون دينار و33 استثمارياً بـ 22 مليوناً

«الأولى للوقود»: البدء بتنفيذ إستراتيجية تطوير محطات الوقود وتحويلها إلى نموذجية

دأبت الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود منذ تخصيص محطات الوقود بالكويت على وضع الخطط والإستراتيجيات للعمل على تطوير المحطات المملوكة لها البالغ عددها آنذاك 40 محطة من حيث الشكل العام والخدمات، ومع ازدياد عدد السكان الذي أدى إلى زيادة عدد المركبات بدأت الشركة الأولى بإنشاء محطات جديدة ولكن بأسلوب وشكل مختلف وتمتيز عما هو موجود وبإفعل شغلت الشركة الأولى للوقود أول محطة نموذجية جديدة بالكامل بمنطقة مبارك العبدالله (غرب مشرف) بعام 2012 ولحق ذلك تشغيل محطتين نموذجيتين بمنطقة كبد وغرب الشعيبة، وبذلك يصل عدد المحطات التابعة للشركة الأولى إلى 43 محطة أكثرهم يعملون على مدار الساعة، وتحتوي هذه المحطات على أحدث أجهزة السلامة والمحافظة على البيئة وتتميز أيضاً بوجود مستثمرين إستراتيجيين يديرون سوقاً مركزياً ومطمع وجبات سريعة وخدمات أخرى.

وتعمل الشركة الأولى على تطوير محطاتها الأخرى المملوكة لها لتكون محطات نموذجية بخدمات وشكل جديد بالإضافة إلى بناء سوق مركزي وسوف تكون أولى المحطات التي بمحطة مختلفة لتقوم بتوفير كل وفي هذا السياق صرح مدير دائرة التسويق وتطوير الأعمال مازن الخطيب، تحرص الشركة الأولى على رفع كفاءة العمل بمحطاتها بما يرضي تطلعات عملائها عن طريق تقديم خدمات متطورة وجديدة، وفي ظل التطور العمراني التي تشهده البلاد قمنا بتشغيل 3 محطات نموذجية جديدة صممت على أحدث التصاميم العالمية مع وجود مستثمرين يقومون بإدارة السوق المركزي ومطاعم الوجبات السريعة، وقد قمنا أيضاً بتوفير خدمة الغسيل الأولى بمحطات مختلفة لتقوم بتوفير كل احتياجات العملاء.

وأضاف «بعد تشغيل المحطات النموذجية الثلاث بالكامل نقوم حالياً بالعمل على تطوير محطاتنا المنتشرة بمختلف مناطق الكويت لتكون مفهوم جديد وحديث ومتطور، فنحن نسير على إستراتيجيات وخطط وضعت مسبقاً بجدول زمني من قبل الإدارة وسوف تكون محطة العمرة أولى هذه المحطات التي سوف يتم تطويرها بشكل كامل لتحتوي على خدمات جديدة كغسيل السيارات ومبنى سوق مركزي».

وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة. وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقاراً تداول منها 11 عقاراً في العقار الخاص و7 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقاراً تداول منها 11 عقاراً في العقار الخاص و7 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 13 عقاراً تداول منها 11 عقاراً في العقار الخاص و2 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة العاصمة من خلال تداول 7 عقارات تداول منها 6 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعن الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

● عاتق رمضان

مؤشر تداول الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	تعرفي	معرض	مخازن
الضاحية (1)	6	1	0	0	0	0
حولي (2)	20	12	0	0	0	0
الفرعية (3)	11	7	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	11	1	0	1	0	0
الأحمدي (5)	31	12	2	0	0	0
الجهراء (6)	8	0	0	0	0	0
المجموع	87	33	2	1	0	0

بأسبوع سابق. وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 8 عقارات، واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات الاستثمارية والتجارية والمخازن خلال هذا الأسبوع.

مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 4 عقارات. وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة للعقار الخاص أن مؤشره انخفض بواقع 4 عقارات واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات الاستثمارية والتجارية والمخازن خلال هذا الأسبوع. وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحر في خلال هذا الأسبوع.

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
الضاحية (1)	1	0	0	0	0
حولي (2)	1	0	0	0	0
الفرعية (3)	0	0	0	0	0
مبارك الكبير (4)	2	0	0	0	0
الأحمدي (5)	2	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	6	0	0	0	0

الفترة من 14 إلى 18 يوليو الماضي بلغ 123 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 184 عقاراً وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 61، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 51 عقاراً مقارنة

بالأسبوع السابق. وجاء في إحصاءات وزارة العدل أن مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 8 عقارات، واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقارات الاستثمارية والتجارية والمخازن خلال هذا الأسبوع. وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحر في خلال هذا الأسبوع.

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 14 إلى 18 يوليو الماضي إلى أن هناك انخفاضاً في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 7 إلى 11 يوليو، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 87 عقاراً ببلغ قدره 31,7 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 33 عقاراً بقيمة 22,4 مليون دينار، وبلغ عدد عقارات التجاري عقارين بقيمة 6 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الحر في عقاراً واحداً بقيمة 600 ألف دينار، هذا ولم يشهد عقار المعارض أو المخازن أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

تداول العقود
وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال

14 صفقة بقيمة 26,9 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 14 إلى 18 يوليو الماضي عن 14 صفقة مليونية بقيمة 26,9 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 9 صفقات تمت في العقار الاستثماري و3 صفقات تمت في العقار الخاص وصفقتين تمت في العقار التجاري.

اما الـ 9 صفقات التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن ارض مساحتها 1000 متر بقيمة 3,7 ملايين دينار وبنائة مساحتها 760 متراً بقيمة 1,8 مليون دينار وبنائة مساحتها 1143 متراً بقيمة مليوني دينار وبنائة مساحتها 763 متراً